

شركات تابعة لانقلابي ميانمار في مرمى عقوبات بريطانية وأمريكية



«لندن: أ ف ب

أعلنت بريطانيا والولايات المتحدة، الخميس، فرض عقوبات على مجموعة «ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة» التي تضم تجمع شركات يمتلكها الجيش، في إطار «مزيد من الإجراءات» التي تستهدف النظام بعد الانقلاب.

وقال وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب، في بيان، إن «عقوبات اليوم تستهدف المصالح المالية للجيش، بما يساعد على تجفيف مصادر التمويل لحملة القمع التي يقوم بشنها ضد المدنيين

وبعد وقت قصير، أعلنت واشنطن أيضاً فرضها عقوبات على مجموعتي «ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة»، و«شركة ميانمار الاقتصادية المحدودة».

وذكر بيان لوزارة الخزانة الأمريكية أن الجيش في ميانمار «يسيطر على قطاعات مهمة من اقتصاد البلاد من خلال هذه الشركات القابضة

وتهيمن هاتان الشركتان على قطاعات رئيسية من اقتصاد البلاد، مثل التجارة والموارد الطبيعية والكحول والسجائر والبضائع الاستهلاكية. وقالت الولايات المتحدة: «تستهدف هذه العقوبات بشكل خاص، الموارد الاقتصادية للنظام العسكري في ميانمار، المسؤول عن إطاحة حكومة البلاد المنتخبة ديمقراطياً، وعن القمع المستمر للشعب». وأكدت «أن هذه العقوبات ليست موجهة ضد الشعب في ميانمار

وأشارت بريطانيا إلى أن فرض هذه العقوبات جاء رداً على توافر أدلة على مساهمة شركة «ميانمار الاقتصادية» في تمويل القوات المسلحة في البلاد ضمن «حملتها لارتكاب تطهير عرقي ضد الروهينجا عام 2017

وتأتي هذه الإجراءات الجديدة في أعقاب فرض عقوبات على تسعة أعضاء في المجلس العسكري الحاكم في ميانمار. تعتبرهم بريطانيا مسؤولين بشكل مباشر عن انتهاكات الجيش والشرطة لحقوق الإنسان خلال الانقلاب الأخير

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.